روح القوانين لمونتسكيو

بقلم الدكتور حسن شحاتة سعفان
أستاذ كرسى الاجتماع بجامعة الأزهر

١ — تمهيد

لقد كان كثير من النقاد يعدون « روح القوانين » أعظم مؤلفات ثلاثة قادت الفكر السياسى والاجتماعى والفلسفى فى القرن الثامن عشر ، أما المؤلفان الآخران اللذان أسهما فى هذه القيادة للفكر فى القرن الثامن عشر فهما كتاب التاريخ الطبيعى للأديب المشهور بيفون (١٧٠٧ — ١٧٨٨) ورسالة فى الأعراف لڤولتير (١٦٩٤ — ١٧٧٨) . وكان منتسكيو جد فخور بكتابه الذى كان يمثل ثمرة أبحاثه طيلة حياته ولذلك حرص على تصديره فى طبعته الأولى بالمثل اللاتينى المشهور "Prolem sine matre creatam" أى « طفل مولود بلا أم » . ولقد شرح منتسكيو ما يقصده من ذلك فقال إن كتاباً يؤلف عن القوانين وروحها يجب ألا يظهر إلا فى دولة تتمتع بالحرية الحقة ، فالحرية التى تسود بلداً من البلاد هى شرط أساسى لصدور مثل هذا الكتاب إذ هى بمثابة الأم التى تؤدى إلى نشأة هذه المؤلفات ورعايتها ، ولكن كتاب روح القوانين « بلا أم » لأنه ألف فى فرنسا التى لا تتمتع — فيما يرى المؤلف بأية حرية . ولكن لفيفاً من النقاد يعتقد أن منتسكيو أراد بكتابته هذا المثل الفخر بكتابه ، إذ أراد من ذلك أنه لم يترسم فيه خطى أى مفكر أو فيلسوف سابق عليه وأن ليس ثمة نموذج سابق نسج منتسكيو على منواله ، وهى كبرياء وخيلاء لا يتميز بهما منتسكيو وحده بل يتصف بهما كل سكان مقاطعة جاسكونيا الفرنسية التى يقع موطنه بها . على أننا — كما نرى — نعتقد أن من الخطأ أن يعتقد مؤلف أن لا مثيل لكتاب روح القوانين بين المؤلفات السابقة عليه ، إذ يعترف منتسكيو نفسه أنه وهو بصدد تأليف كتابه قد اطلع على عدد لا يحصى من المؤلفات القديمة والحديثة وأعجب بكثير منها مما كان له أكبر الأثر فى تشكيل أفكاره . وليس من شأن هذا أن يقلل من قيمة كتاب روح القوانين الذى خلد اسم مؤلفه والذى كان من أكثر الآثار العلمية تشكيلا للفكر الاجتماعى والسياسى فى العصور الحديثة .

ويندر أن نجد مؤلفاً يمثل ثمرة حياة علمية بأكملها مثل كتاب روح القوانين الذى يمثل حقاً بالنسبة لصاحبه كتاب العمر . حقاً إن منتسكيو قد ألف مؤلفات لا حصر لها قبل تأليفه روح القوانين ، ومن

بينها مؤلفات شهيرة اقترن بها اسم المؤلفة مثل « رسائل فارسية » « وملحوظات عن أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » وخطبه الافتتاحية فى برلمان بوردو ورواياته وقصصه إلى آخر كل ذلك ، ولكن كل تلك المؤلفات كانت مقدمة لذلك السفر الكبير الذى أزمع تأليفه والذى سلخ فى كتابته أربعة عشر عاماً أو من سنة ١٧٣٤ حتى سنة ١٧٤٨ . وتقول فى هذا الشأن مدام دى لامبير التى كانت صاحبة منتدى أدبى مشهور فى القرن الثامن عشر لحماية الأدباء والعلماء والمفكرين وتشجيعهم والتى كانت بمثابة أم روحية لمنتسكيو ، إن منتسكيو لم يفعل بمؤلفاته السابقة على روح القوانين أكثر « من إفساح الطريق أمام مشروع كان من شأنه أن يخلد اسمه ويرفعه مبجلا على ممر القرون المستقبلة[١] . ولما كان كتاب روح القوانين يدور — كما سنرى — حول القوانين والعادات والتقاليد التى تسود المجتمعات المختلفة ، ولما كان منتسكيو يعلم تمام العلم أنه بهذا الكتاب يقوم بفتح جديد فى باب الدراسات الاجتماعية والسياسية والقانونية فإنه لم يقتصر على قراءة المؤلفات القديمة والحديثة التى رأى فيها فائدة لموضوع كتابه الكبير ، بل رأى أن يتبع ذلك بزيارات يقوم بها للمجتمعات الأدبية المختلفة حتى يرى التباين بين طبائع المجتمعات المختلفة رؤيا العين ويلمسه « على الطبيعة » فزار النمسا وايطاليا وألمانيا وانجلترا ، حتى يكون على بينة فى كتابة مؤلفه.

وإذا كانت مؤلفات أى مؤلف تعكس فى ناحية من نواحيها على الأقل الظروف الاجتماعية والسياسية ؛ بل والعائلية التى كانت تكتنف حياة صاحبها ، فإن « روح القوانين » يعد أصدق مرآة للظروف التى كانت تحيط بصاحبه فى حياته العائلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا سنبدأ هذا المقال بملخص لأهم حياة منتسكيو ومؤلفاته ثم ننتقل بعد ذلك إلى تحليل كتاب روح القوانين ونقده وأخيراً سنعرض للأثر الكبير الذى تركه هذا المؤلف الضخم وآراء العلماء فيه

٢ ـ أهم وقائع حياة منتسكيو ومؤلفاته :

ينتمى شارل دى منتسكيو لأسرة ذات تاريخ طويل فى خدمة البلاط الفرنسى ولقد ورث لقب البارونية عن جد له ، إذ كانت التقاليد تقضى بإطلاق هذا اللقب وغيره من الألقاب الأخرى كالإمارة والدوقية على جزيرة أو مقاطعة أو مدينة أو قرية أو إقطاعية ، كما ورث عن أجداده لقب الرئيس القضائى لبرلمان جيين ، ذلك أن فرنسا طوال العصور الوسطى وحتى قيام ثورتها المشهورة كانت مقسمة إلى مقاطعات ، لكل منها برلمان له اختصاصات تشريعية وقضائية ، وكان للبرلمان رئيس أعلى يتلوه فى الترتيب رئيس « ذو قلنسوة » وهو شعار للرأس كان يلبسه القضاة أثناء تأدية وظيفتهم كما كان يلبسه كبار الموظفين ، ولازال هذا الشعار مستخدماً إلى اليوم فى كثير من الدول . وكانت وظيفة الرئيس ذى القلنسوة تورث ، شأنها فى ذلك شأن كثير من الوظائف التى كانت تباع وتشترى وتورث وتوهب مثلها فى ذلك كمثل الأموال العقارية والمنقولة . وقد ورث منتسكيو هذ اللقب أيضاً عن عمه چان باتست الذى كان قد ورثه بدوره عن جد منتسكيو وكان مولد منتسكيو سنة ١٦٨٩ أى قبل الثورة الفرنسية بمائة سنة وربى فى مدرسة كان يشرف عليها جماعة تسمى جماعة الخطابيين oratoriens وهى جماعة ذات نزعات متحررة تجديدية ، تعنى أشد العناية بتدريس أصول الخطابة والبلاغة والتاريخ . ومن هنا نفهم سر ولع منتسكيو التاريخ . وقد حصل منتسكيو بعد دراساته الابتدائية والثانوية على ليسانس فى القانون من جامعة بوردو ثم ذهب لباريس يمرن على مهنة

---

(١) رسائل منتسكيو
J. Dedieu ; Montesquieu, l'homme et l'Oeuvre, 1943.

المحاماة ، وهناك اتصل بالأوساط والمنتديات العلمية وسيدات المجتمع الرفيع مثل مدام دى لامبير ؛ ثم فنتنل والأب سان بيير وقرأ « رحلة شاردان » فى بلاد الفرس فى طبعتها التى صدرت سنة ١٧١١ ثم « ألف ليلة وليلة » وهو الكتاب الذى ترجمه جالان Galland وكان لاطلاعه على هذين الكتابين إلى جانب صداقته لسفير العجم فى باريس محمد رضا بك أكبر الأثر فى تأليفه لكتاب « رسائل فارسية » الذى ألفه سنة ١٧٢١ وكان غرام منتسكيو فى الفترة السابقة على تأليف كتاب الرسائل الفارسية بالعلوم والرياضيات لا يعرف حدوداً لاسيا بعد أن انضم لأكاديمى بوردو سنة ١٧١٦ حيث حمل على تقييد حرية الفكر والبحث وابداء الرأى وفعلا أنشأ معملا بالاكاديمية وبدأ يجرى تجارب على الحيوانات بغية هدم نظرية الحيوانات الآلية التى سادت القرن السابع عشر وهى النظرية التى كانت تذهب إلى أن الحيوانات لا نفوس لها وأنها مجرد آلات متقنة الصنع فلا تتألم ولا تشعر كالانسان . وكان معجباً بالقرن السابع عشر بحسبانه قرن العلوم قبل أن يكون قرن الآداب ، إذ كان يرى فيه قرن جاليليو وتورشلى وديكارت (العالم لا الفيلسوف) وباسكال (العالم لا الأديب) وهويجنز ونيوتن ، لا قرن كورنى وراسين وموليير الأدباء . ولقد أفاد منتسكيو عن دراسة العلوم والتجارب العلمية إذ ردت إليه إيمانه بالله بعد أن كان يعتقد أن الدين وهم وخيال فى خطاب صدر منه سنة ١٧١٦ عن سياسة الرومان إزاء الدين ، ويقول فى هذا المقام « إن العجب يملأ الفيلسوف كما تملأه عظمة الله عندما يدرك كيف تعمل عضلة واحدة من العضلات » ثم يشير إلى القدرة الجبارة التى تنظم عمل الجسم وما به من شرايين وأوردة وأعصاب وغدد .... فالدراسات التشريحية التى أجراها منتسكيو قد لعبت أكبر دور — فيما يرى النقاد — فى تشكيل الفكر الدينى عن منتسكيو . ولقد لجأ منتسكيو للدراسات العلمية والتشريحية ليفهم أسس السلوك التى تنبنى عليها العبادات والتقاليد وهى التى سيستعين بها على تفسير كثير من الظواهر التى تعرض لها فى كتابه الكبير « روح القوانين » وكتابه عن « الرسائل الفارسية » سنة ١٧٢١ كان دراسة للعبادات والتقاليد الشرقية ومقارنتها بالتقاليد الغربية وكان هو الآخر بمثابة مقدمة للكتاب الذى كان يزمع تأليفه ، إذ ألف فى نفس الفترة كتاب ملحوظات عن ثروة وأسبابها ، وهو فيما يرى كثير من النقاد « الأصل البعيد » لروح القوانين .

وفى سنة ١٧٢٥ خطب وهو رئيس لبرلمان بوردو خطبة افتتاحية كان لها أثر كبير فى الأوساط القانونية والسياسية ، إذ حمل على الاتجار بالمناصب القضائية وعلى جهل القضاة وعدم نزاهتهم وطالب بسن قانون واضح عام لفرنسا يطبق على الناس جميعاً بلا تفرقة حتى يطمئن المتقاضون . ذلك أن فرنسا فى تلك الفترة لم يكن يسودها قانون عام شامل بل كان القاضى فى كل منطقة يحكم حسب عادات وتقاليد فى شىء كبير من حرية التقدير مما أدى إلى فساد العدالة ، كما كانت هذه العادات والأعراف مختلفة من مكان لآخر وترجع إلى أصول متباينة ، فبعضها يرجع إلى القانون الرومانى وبعضها الآخر للقانون الجرمانى ، وجزء ثالث يرجع إلى القانون الكنسى أو القوانين التى كانت سائدة لدى الأمم المتبربرة كالغالة أو القوط . ونقد منتسكيو فى خطبته بطء القضاء وتأخير البت فى القضايا « من حفيد إلى حفيد حتى يقضى على آخر فرد فى أسرة تعسة » . وكان لهذه الآراء النقدية الطريفة وأمثالها مما كانت تطفح به كلمات منتسكيو سواء فى خطبه البرلمانية أو فى أحكامه أثر جبار فى توجيه أذهان العلماء والمفكرين إلى اصلاح القضاء الفرنسى ، حتى أن برلمان بوردو مكث عدة سنوات يفتتح جلساته بقراءة خطبة الافتتاح التى ألقاها منتسكيو سنة ١٧٢٥ . وكل ما تم من إصلاحات

قضائية ومن صدور قانون نابليون الفرنسي بعد ثورة سنة ١٧٨٩ كان من بين الأفكار الجديدة التي نادى بها منتسكيو .

وفى سبيل نقده لبعض العادات الخلقية التى سادت الحياة الفرنسية ولا سيما حياة المنتديات ترجم قصة « معبد أقنيدوس Le Temple de Gnide سنة ١٧٢٥ وهى لمؤلف يونانى قديم غير معروف ، وقد أضاف منتسكيو إلى الأصل أجزاء لها قيمتها ، وفى هذه القصة يحمل على الأخلاق النسائية التى تقوم على الخيانة ويرفع من شأن الحب الصافى والعلاقات الزوجية التى تقوم على عفة كل من الزوجين ، كما قام بتأليف كتاب آخر مشهور « ملحوظات على أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » سنة ١٧٣٤ ونجده هنا يضع منهجاً خاصاً لدراسة التاريخ يقوم على استنباط النتائج من مقدماتها وهو المنهج الذى ستقوم عليه دراساته فى كتاب روح القوانين . ونستطيع أن نذكر مؤلفاته وخطبه ورسائله وقصصه ولكننا سنجدها كلها وكأنها مقدمة لكتابه الكبير الذى يبدو أنه كرس حياته كلها ليؤلفه بقصد تخليد اسمه .

وكان منتسكيو على اتصال وثيق بالعلماء والأدباء والمعاصرين له سواء فى فرنسا أو فى الدول الأخرى من أمثال ريامير وديدرو وڤولتير وبيل وموبرتوى وميران ، كما أصبح صديقاً حميماً للفيلسوف المشهور هلفسيوس وفنتنل ، ونشأت صداقات بينه وبين الفيلسوف السياسى بفندورة أثناء زيارته لألمانيا سنة ١٧٢٩ ، كما اتصل بهيوم وولاس ولوق ونيوتن ... أثناء زيارته لانجلترا سنة ١٧٢٩ . والواقع أن منتسكيو قد قام منذ سنة ١٧٢٨ ، بزيارة للنمسا وايطاليا وسويسرا وهولندا وألمانيا وانجلترا ، درس فيها خلال ثلاثة أعوام عادات هذه البلاد وتقاليدها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية وتحدث عنها فى مذكرات ومؤلفات فقد بعضها ، واتخذ من « المادة الخام » ومن المعلومات التى جمعها إلى جانب ما جمعه من الكتب التى لا تحصى عن القدامى والمحدثين مادة لكتاب حياته . وكانت مذكراته عن انجلترا ومناقشاته مع رجال السياسة فيها ونقده للسلطات سبباً فى خلق مبدأ جديد من مبادئ الديمقراطية الحديثة وهو مبدأ فصل السلطات لضمان الحرية وهو المبدأ الذى أحدث به كل الدساتير الحديثة فيما بعد .

وبعد عودته من رحلاته تفرغ لكتابة روح القوانين منذ سنة ١٧٣٤ حتى سنة ١٧٤٨ وهو تاريخ صدور هذا السفر الكبير . وبعد إخراجه لهذا الكتاب ألف عدة قصص كما ترك مؤلفاً ضخماً بعنوان « أفكارى » نشر بعد وفاته ، ثم ترك عدداً لا يحصى من الرسائل التى نشرت أيضاً بعد وفاته التى حدثت سنة ١٧٥٥ .

٢ — كتاب روح القوانين

لقد رجع منتسكيو فى تأليفه لهذا الكتاب إلى جانب مشاهداته ومحاورته مع عدد لا يحصى من المفكرين إلى عدد ضخم من المؤلفات نخص بالذكر من بينها كتابى الجمهورية والقوانين لأفلاطون ، والسياسة لأرسطو والحيوات والأعمال الأخلاقية لبلوتارخس والأمير لماكيافلى وخطاب سياسى عن العقد الأول لحكم تبت ليف لنفس المؤلف وكتاب المدينة الخيالية لتوماس مور ؛ وفى المواطن لهوبس وبحث عن الحكومة المدنية للوقه وفى القانون الطبيعى وقانون الأمم لبوفندرون وكتاب ستة أبواب فى الجمهورية لجان بودان وكتاب النالة الفرنجة لهوتمان وشروح على كتاب النظم لجستنيان تأليف افرارد ... إلى جانب بعض مؤلفات من الهند والبعثات التبشيرية . وهذا الكتاب قيل كما سبق أن أشرنا إلى ذلك تأملات حياة منتسكيو بأكملها إذ يقول المؤلف بعد أن انتهى من تأليف هذا الكتاب « انى

أستطيع القول بأنى استغرقت فيه حياتى كلها . إذ عندما انتهيت من دراساتى القانونيــة وضعته وسط مؤلفات القانون فبدأت أبحث فى تلك المؤلفات عن روح القانون ، فأجهدت نفسى ولم أصنع شيئاً ذاقيمة ومنذ عشرين عاماً اكتشفت مبادئى وهى جد بسيطة . ولو أن مولفاً غيرى قام بنفس الجهد لخرج بإنتاج أفضل ولكننى أعترف أن العمل فى هذا الكتاب كاد يقتلنى ، إننى أريد أن أستريح ولن أعمل شيئاً بعد ذلك»[1]

ويقول استاروبنسكى معلقا على هذا القول إن حياة منتسكيو السابقة على تأليف روح القوانين كانت موجهة نحو هذا العمل الذى كرس له كل جهوده والذى ملأ عليه حياته ، فهو قد طبق قول المفكر والفيلسوف الانجليزى چون لوقه الذى قال « إن الانسان يجب عليه أن يفقد نصف وقته لكى يستطيع أن يفيد من النصف الآخر » إذ قضى أوقاتاً ثمينة فى التردد على المنتديات والملاهى فى الرحــلات والمناقشات والحوار واستقاء المعلومات بالطريق الشفوى وعن طريق الرسائل وقام بكتابة القصص ... كل ذلك كان يمثل نصف وقته الذى « أضاعه » لكى يفيد من النصف الآخر بتأليفه كتاب روح القوانين . ولقد فقد منتسكيو بصره كله تقريباً أثناء تأليف هذا الكتاب مما اضطره فى النهاية إلى املاء الأجزاء الأخيرة منه ، مما يفسر علاجــه لنفس الموضوع أحياناً فى فصول متعددة قصيرة حتى لا يثقل على الكاتب الذى يسجل مايملى عليه .

وكان كلما كتب فصلا أوجزءاً عرضه على أصدقائه ولاسيما مدام دى لامبير التى استشارها فى معظم أجزاء الكتاب ، كما كان يستشير الوزير الأديب دأرچنسون d'Argenson والأب جاسكو . وأخيراً ظهر الكتاب كاملا فى جنيف سنــة ١٧٤٨ فى مجلدين من القطع الكبير ثم فى ثلاث مجلدات من القطع المتوسط ، خلوا من اسم المؤلف وظهرت طبعة أخرى فى نفس السنة مزورة فى باريس ، وما أن ظهر روح القوانين حتى أحدث ضجة كبرى اجتاحت فرنسا من أقصاها إلى أقصاها فانقسم الفلاسفة ورجال الفكر والدين بين مؤيدين لآرائه ومعارضين لها ولكن رجال الدين على العموم على اختلاف مذاهبهم بين يسوعيين وچانسانيين قدنقدوا الكتاب نقداً مرا ، لأن ما ورد به من نظريات تتعلق بنشأة الفلسفة والدولة واثر النظم السياسية والهيئة الطبيعية على نشأة الأديان وما تنادى به من نظم ... كل تلك النقاط كانت – فيما يرى رجال الدين – تتعارض مع ما ورد فى الكتاب المقدس ، وأصدر الجانسانيون (أورجال الدين الجدد كما كانوا يسمون أحياناً) بياناً اتهموا فيه منتسكيو بأنه من أصحاب الدين الطبيعى déisme الذين يؤمنون بوجود ذات عليا تدير الكون على أساس عقلى صرف بدون اعتقاد فى التنزيل أو الوحى أو الرسل وفى هذا يختلفون عن أصحاب مذهب التألية والوحى théisme ولا نكاد نجد أديباً أو فيلسوفاً فى فرنسا إلا وعلق على هذا الكتاب ، إما بالنقــد الموضوعى أو بتحبيذ ما ورد به من آراء أو بالحملة عليه ، مما اضطر منتسكيو سنة ١٧٥٠ إلى إصدار رده على تلك الانتقادات فى كتاب عنوانه « دفاع عن روح القوانين » ، كما كان المؤلف فى كتابه الأصلى يتنبأ أحياناً بما سيقدم إلى آرائه من نقد ويرد على هذه النقود المتخيلة . ولقد راقبت الكنيسة الكاثوليكية فى روما كتاب روح القوانين فى شئ كبير من الاعتدال ، وفحصه علماء السربون بدون أن يصدروا حكمهم عليه رسميا . وأخذ ديوان الملتزم العام للضرائب فى فرنسا فى دحض ما ورد به من آراء اقتصادية . وفى سنة ١٧٥١ وضعت السلطات الدينية كتاب روح القوانين فى القائمة السوداء Index أى قائمــة الكتب المحرمة قراءتها .

---

(١) عن
Jean Starobinski ; Montesquieu par lui-même.

ويحتوى الكتاب على تصدير يأتى بعده واحد وثلاثون باباً أو جزءاً ، وكل جزء مقسم إلى فصول وتبلغ الفصول فى مجموعها ستمائة وخمسة . وقد وضع المؤلف لكتابه عنواناً طويلا يعطى للقارىء ملخصاً لما ورد فيه ، فالنسخة الأصلية من الكتاب تحمل العنوان الآتى : « فى روح القوانين ، أو فى الصلة التى يجب أن تربط القوانين بنظام الحكم فى كل أمة ، وبتقاليدها ومناخها ودينها وتجارتها ... الخ » . وفى التصدير يتوسل المؤلف إلى القارىء ألا يتسرع فى الحكم على الكتاب بناء على نظرة خاطفة لبعض ما ورد به « إن لى رجاء أخشى ألا يتحقق ، وهو ألا يحكم قارىء عابر على عمل استغرق عشرين عاماً ، وأن يقبل القارىء هذا المؤلف أو يرفضه جملة ولا يقتصر على قبول أو رفض عدة جمل ؛ لأن الإنسان إذا أراد أن يفهم فكرة المؤلِّف فلن يستطيع الوصول إليها إلا إذا فهم فكرة الكتاب »[1] . ثم يقول « لقد خبرت الناس أولا ووجدت فى هذه الأشكال المتباينة ، بشكل لا نهاية له ، من العادات والقوانين أن الناس ليسوا مساقين بمحض أهوائهم . فوضعت المبادىء العامة لسلوك الناس ووجدت الحالات الفردية تخضع لها فى يسر ، كما وجدت أن تاريخ جميع الأمم ليست إلا نتائج لتلك المبادىء العامة وأن كل قانون خاص مرتبط بقانون آخر أو يعتمد على قانون آخر أعم منه . ولما اتجهت لدراسة العصور القديمة بذلت الجهد فى استخلاص روح مبادئها حتى لا يشكل على الأمر فأعتبر من قبيل المتشابهات حالات مختلفا بعضها عن بعض ، وحتى لا تغيب عنها الفوارق الفاصلة بين حالات قد تبدو متشابهة ، إننى لم أستخلص مبادئى قط من آراء ظنية وإنما من طبيعة الأشياء »[1] . وبعد التصدير تأتى الأجزاء أو الأبواب الواحدة والثلاثون وهى التى سنقسمها وفقاً لرأى بعض النقاد[2] إلى ثلاثة أقسام : القسم النظرى ويشمل الأبواب الثمانية الأولى والقسم العملى ويشمل الأجزاء من التاسع حتى السادس والعشرين ثم أخيراً قسم نسميه متفرقات ويشمل بعض أجزاء متفرقة وموضوعات خاصة ويدخل فيه على وجه الخصوص الأجزاء من السابع والعشرين حتى التاسع والعشرين ، وسنعالج هذه الأقسام الثلاثة بالترتيب .

٤ ــ القسم النظرى من روح القوانين :

القوانين : ويعالج المؤلف فى هذا القسم موضوعات مجردة ، ففى الجزء الأول يتكلم عن القوانين على وجه العموم فيقول « إن القوانين فى أوسع معانيها عبارة عن علاقات ضرورية تشتق من طبيعة الأشياء ؛ ولكل الموجودات قوانينها بهذا المعنى ، فللآلهة قوانينها وللعالم المادى قوانينه وللعقول المتعالية على الإنسان وللحيوانات قوانينها وللإنسان قوانينه » . والقوانين أياً كان نوعها ليست إلا علاقات بين قوى متفاعلة يؤثر فى بعضها بعض ؛ ويتأثر بعضها ببعض وهذه القوى على نوعين ، فزيائية ومعنوية أو أخلاقية فالطبيعة ومبادىء الحكومات والتعليم والضرائب والمناخ وعادات الأمة وتقاليدها وعدد السكان والدين السائد ــ كل تلك قوى تتفاعل والقوانين ليست شيئاً آخر إلا العلاقات التى تنتج عن ذلك التفاعل بشكل ضرورى . ويحمل منتسكيو حملة شعواء على الفلاسفة الذين أخضعوا القوانين والظواهر التى تسود العالم لقدرية عمياء ، إذ كيف يمكن أن

(١) "Esprit des Lois", édition Firmin-Didot et Cie, sans date, p. 1.
وهى الطبعة التى سنشير إليها فى هذا المقال عند ذكر نصوص من روح القوانين .

(١) نفس المرجع .

(٢) قارن
C.A. Fusil ; Montesquieu, pages choisies "L'Esprit des Lois", L. Larousse.

نتصور أن تخلق مثل هذه القدرية موجودات مفكرة . وهناك إذن عقل مبدئى وهو الله والقوانين عبارة عن العلاقات التى توجد بينه وبين الموجودات المختلفة فيما بينها وبين بعض ، فعلاقات الله بالكون تتلخص فى أنه خلقه وفق قواعد وضعها هو وهو يحفظه ويصونه وفق نفس القوانين التى خلقه بمقتضاها ، والعالم المادى والحال هذه مسود بقوانين لا تتغير لأنها أساس وجوده واستمراره ، أما الموجودات العاقلة فتخضع لنوعين من القوانين نوع طبيعى وهى القوانين التى تشتق من طبيعة تكوين تلك الموجودات مباشرة وهى تلك القوانين التى كانت تسود الإنسان البدائى قبل تكوين المجتمعات لأن منتسكيو كان يعتقد كأصحاب المذهب التعاقدى أن الإنسان قبل تكوين المجتمعات قد مر بمرحلة طبيعية وكان فى هذا متأثراً بهوبس ولون على وجه الخصوص ، ففى هذه المرحلة مثلا كان الخوف يسيطر على الإنسان وكل إنسان كان يشعر أنه أقل من الآخر وبذلك لم يكن بين الإنسان وأخيه أية نزعات عدوانية ، كما كان يسيطر على الإنسان نزعة البحث عن الطعام والمحافظة على حياته والانجذاب الجنسى ... كل تلك تمثل عينات من القوانين الطبيعية ، ويبدو أن منتسكيو كان يقصد من القوانين الطبيعية تقريباً مانسميه اليوم الدوافع الغريزية . أما النوع الآخر من القوانين فهو القوانين الوضعية التى يضعها الإنسان لنفسه بعد تكوين المجتمعات ، وإذا كانت القوانين الطبيعية مفروضة على الإنسان لأنه ليس مصدرها فان القوانين الوضعية لما كانت صادرة عنه فانها متبعثرة حسب ظروف كل مجتمع ، وهذه القوانين على أنواع فمنها قانون الأمم الذى ينظم العلاقة بين المجتمعات . والقانون السياسى الذى ينظم شئون الحكم ، والقانون المدنى الذى ينظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض ...الخ . ولما كانت القوانين ليست شيئاً آخر إلا العلاقات التى تربط العقل الأول أو الله بالموجودات المختلفة وتربط الموجودات المختلفة بعضها ببعض فان مؤلف روح القوانين يتلخص فى البحث فى العوامل التى تؤدى إلى تغير هذه العلاقات سواء بين الخالق والمخلوقات أو بين المخلوقات بعضها وبعض من جماعة لأخرى ومن عصر لآخر .

ولقد بحث منتسكيو فى فلسفة السابقين والمعاصرين فلم يجد حلا يشفى غلته فوجد خليطاً من المذاهب والآراء كما وجد معظم المؤلفين ينظرون للموضوع من زاوية ضيقة بدون إلمام شامل به ، فعلماء القانون وعلى رأسهم الرئيس داجسو d'Aguesseau الفرنسى يذهبون إلى أن القوانين تصدر عن فكرة أو فلسفة خاصة لسلطة عليا متحكمة فى المجتمع ومشبعة بتلك الفكرة ، والقانون الوضعى ليس فى هذا المعنى إلا تعبيراً عن إرادة الله ، ذلك أن القانون قد صدر عن الحاكم الذى يتولى السلطة والذى يعد نظرياً ممثلا لله فى المجتمع ، فهو قد اختاره لينوب عنه فى حكمه وهو إذ يتصرف إنما يعبر عن الإرادة الإلهية ، مستهدفاً من ذلك تحقيق أكبر نفع للمجتمع الذى ولى أمره وهو بعد مسئول أمام الله عن هذا التصرف . وقريب من هذا ما ذهب إليه سينوزا الفيلسوف الهولندى المشهور من أن العالم يسير بالقضاء والقدر وأن كل ظواهر هذا العالم فيزيقية كانت أم إنسانية انما تعتمد على الإرادة الإلهية ، ولم تكن مثل تلك التفسيرات لتروق فى رأى منتسكيو الذى كان مشبعاً بالروح العلمى والذى كان يهدف الى ايجاد تفسير علمى لاختلاف القوانين ، أى تفسير يقوم على منهج علمى يستند الى المشاهدة والتجربة والاستقراء ، فى حين أن هذه التفسيرات كانت تعتمد على أسس دينية ميتافيزيقية غامضة والى جانب هذه المذاهب الدينية وجد منتسكيو فريقاً من رجال السياسة والقانون يستندون الى أسس أخلاقية وذلك مثل جروسيوس وبفندورف وباربيراك، ويذهب هؤلاء الى ان فكرة العدل سابقة على كل قانون وضعى ، فهناك

نموذج من العدالة وهو نموذج مثالى يرجـع إليه كل المشرعين فى تشريعاتهم ، وهذا النموذج المثالى ليس مصدره الإنسان بل هو مفروض على الإنسان ، وهو يتكون من الحقوق والالتزامات اللازمة لتنظيم العلاقات بين الأفراد الكائنين فى مجتمع واحد؛ ولتنظيم العلاقات بين المجتمعات المختلفة ، وهذا النموذج هومايسمى بالحق الطبيعى . والانسان يشعر بهذا الحق الطبيعى بشكل تلقائى كأنما ولد الإنسان مزوداً بحاسة تجعله يفرق بين العدل والظلم وفقاً لهذا القانون . وهذا القانون خالد أبدى أزلى لا يتغير بتغير الزمان والمكان وبناء على ذلك تصبح مسألة تفسير القوانين مسألة بحث مدى التطابق بين القوانين السائدة فى المجتمعات المختلفة والقانون الطبيعى . ولقد تأثر منتسكيو بهذه النظرية ردحاً من الزمن حتى سنة ١٧٣٠ ولكنه وجدها هى الأخرى نظرية ميتافيزيقية لا يؤيدها الواقع لأنها تتعارض مع فكرة الصيرورة ولا تفسر كيف أن فكرة العدل تختلف من مجتمـع لآخر ومن عصر لآخر . اتجه منتسكيو بعد ذلك إلى أصحاب المذهب التعاقدى ولا سيما مذهب هوبس الذى تأثر به المؤلف ولكنه مع ذلك تركه لأنه ينادى بحكم الطغيان الذى كان منتسكيو يقشعر من بشاعته . كما أن نظرية هوبس كانت كالنظريات السابقة تضع مبادئ فلسفية عامة مما كان يتنافى مع منهج منتسكيو فى البحث القائم على التجربة والاستقراء .

وإذا كانت المذاهب السابقة قد فشلت فى ضم منتسكيو إلى صفوفها فإن ثمة عدداً من المؤلفين كانوا بمثابة نور أدى بمنتسكيو إلى المنهج العلمى السليم لدراسة مشكلة القوانين فى أصلها وروحها وأول هؤلاء العلماء هو الإيطالى جرافينا Gravina الذى كان ينصح الباحثين فى الدراسات القانونية بأن يضعوا فى اعتبارهم أن المشرعين عندما يشرعون إنما يأخـذون فى اعتبارهم الأول اختلاف الشعوب من حيث العادات والتقاليد التى تسودها والوسط الجغـرافى الذى تعيش فيه[1] والثانى هو الفيلسوف الألمانى أوتو إفرارد O. Everard الذى نادى بضرورة الابتعاد عن التفسيرات التوكيدية أو الدجماطيقية ، والبحث عن « دوافع القانون » التى تتلخص فى فائدة الدولة وعقلية الشعوب والعـادات والأفكار السائدة فيها والعدالة الطبيعية» . أما الثالث فهو اللورد الانجليزى بولنجبروك Bolingbroke الذى قال بضرورة مراعاة الأخلاق والعادات والتقاليد والمناخ والروح الهام فى كل دولة عند التشريع لها . وكان أن انضم منتسكيو إلى رأى هؤلاء العلماء . وبدأ منتسكيو يبحث عن سر ائتلاف القوانين الوضعية قاصراً بحثه على القوانين الوضعية مقتصراً فيها على القوانين السياسية والمدنية ، أما قانون الأمم الذى ينظم علاقة الدول بعضها ببعض فإنه ثابت لأنه يرتكز على ركيزتين الأولى ضمان السلام بين الأمم والثانية ضمان الاستقرار والبقاء لكل أمة . ولكن ماهى العوامل التى تتوقف عليها القوانين السياسية والمدنية السائدة فى كل مجتمع ؟ ثمة — فيما يرى منتسكيو — فئتان من العوامل : عوامل أخلاقية أو اجتماعية تنحصر فى العامل الأخلاقى الأول وهو شكل الحكومة الذى يتخذه المجتمع ، وعوامل فيزيقية تنحصر فى العامل الفيزيقى الأول وهو المنـاخ الذى يسيطر على الإقليم ثم تأتى بعد ذلك بقية العوامل الأخلاقية والفيزيقية لكى تدور حول هذين العاملين الرئيسين ، فالقوانين تتعلق تعلقـاً ضرورياً بنوع الحكومة السائدة والمبدأ الذى تقوم عليه ... كما تتعلق بالعوامل الفيزيقية كالمناخ ونوع الأراضى والموقع والمساحة التى يشغلها المجتمع ... كما تتعلق بدرجة الحرية التى يمنحها دستور الحكم بالدين السائد بين السكان وميول الشعب وثروته .... كما تتعلق أخيراً بعضها ببعض (أى كما تتأثر القوانين بهذه العوامل تتأثر

(١) Opuscules, 1713.

كذلك بعضها ببعض) وبالمصدر الذى صدرت عنه وغاية المشرع من سنها والموضوعات التى تنظمها [1] ولا تؤثر هذه العوامل على القوانين بدرجة واحدة ، بل بدرجات متفاوتة ، فالعوامل الأخلاقية تؤثر بدرجة أكبر من العوامل الفيزيقية ، ذلك « أن العوامل الأخلاقية — فيما يرى منتسكيو — تشكل الطباع العامة للأمة وتحدد نوع روحها العام بدرجة أكبر مما تفعل العوامل الفيزيقية » ؛ ويؤكد الفيلسوف هذا المعنى قائلا « إن النظم والعادات والتقاليد والأخلاق تستطيع أن تتغلب بسهولة على قسوة المناخ » . والعوامل الفيزيقية والأخلاقية التى تكشف مجتمعاً من المجتمعات لا يقتصر تأثيرها على نشأة القوانين ، بل هى تؤثر كذلك على تطورها ونضوجها وتقويتها أو إضعافها ، حتى أننا نجد فى كل عصر « جيلا من القوانين » يختلف عن جيل العصر السابق أو اللاحق ، إذ ثمة أجيال من القوانين على غرار أجيال بنى الإنسان . وكل « جيل من القوانين » ليس بلا شك إلا نتيجة لتفاعل كل هذه العوامل وتضافرها .

وإذا كانت هذه العوامل هى الأسس التى ترتكز عليها القوانين فإن منتسكيو يتناولها بالتحليل ، كلا منها على حدة .

ب — القوانين وعلاقتها بالحكومة فى طبيعتها ومبادئها

ويبحث منتسكيو هذه النقاط فى الأبواب من الثانى حتى الثامن . ويقول فى مبدأ الباب الثانى إن الأشكال التى يمكن أن يتخذها نظام الحكم ثلاثة : جمهورية وملكية وطغيان . وهذا التقسيم كان محل نقد عنيف من العلماء لأن الطغيان لا يعد شكلا قائماً بذاته ، بل هو شكل تنحدر إليه كل أشكال الحكم إذا تطرق إليها الفساد . ولكن منتسكيو قد فصل بين الملكية والطغيان لكى يحمل حملة شعواء على الحكم الطغيانى بدون أن يسئ مع ذلك إلى البلاط الفرنسى الذى كان يقوم على الحكم التحكمى ، والحكم الجمهورى — فى رأى منتسكيو — هو حكم الشعب أو من ينوبون عنه أو جزء من الشعب ، والحكم الملكى هو الذى يتولى الحكم فيه شخص واحد وفق قوانين واضحة الحدود لا يتعداها ، أما حكم الطغيان فهو يقوم على شخص واحد يحكم بلا قانون ولا قاعدة إلا أهواؤه وعواطفه . والحكم الجمهورى على نوعين : فإما أن يحكم الشعب أو من يمثلونه وفق قواعد نيابية خاصة تلك هى الديمقراطية وإما أن يكون الحكم فى أيدى فئة من أغنياء الشعب وتلك هى الأرستقراطية . وفى الديمقراطية يستطيع كل شخص وفق قواعد خاصة تمثيل الشعب أو حكم الشعب باسم الشعب ، أما فى حالة الأرستقراطية فإن الحكم محصور فى طبقة معينة أو عدة طبقات لا يتعداها وأحسن شكل للحكم الأرستقراطى هو ذلك الذى يقترب قدر الامكان من الحكم الديمقراطى . أما الحكم الملكى فهو الذى يقوم على هيئات تتوسط بين الملك والشعب وتكون لها اختصاصات محدودة تحديداً دقيقاً يحد من سلطان الملك . ومنتسكيو إذ يتحدث عن هذه الأنواع من الحكم إنما كان يفكر فى الحقيقة فى النظام الملكى الاقطاعى الذى ساد معظم الشعوب الأوربية فى العصور الوسطى ، حيث كانت هيئات النبلاء والأشراف ورجال الدين والمدن الحرة تحد من سلطان الملك وتباعد بينه وبين الطغيان ، إذ بدون هذه الهيئات يصبح الملك — فيما يرى الفيلسوف — ولا حدود لسلطانه ولا رادع لتصرفاته . إذ « لا نبلاء بلا ملك ولا ملك بلا نبلاء ، إذ فى هذه الحالة الأخيرة يصبح الملك

---

(١) روح القوانين الكتاب الأول الفصل الثالث

طاغية[١] أما فى حكم الطغيان فإن الطاغية يخلق بجانبه بعض الأمراء « الكسالى الجهلاء ذوى الشهوات التى لا تحدها حدود » . ومن سمات هذا النظام أن يعين الطاغية وزيراً يحمل الأعباء اسما ؛ بحيث يسمح هذا النظام للطاغية بأن يفعل كل ما يرضي نزواته ورغباته باسم ذلك الوزير .

والقوانين تحت الحكم الجمهورى ترتكز على التفصيلية لأن من يضعون القوانين هم أنفسهم الخاضعون لها والمتحملون لمسئوليتها والتفصيلية هنا تعنى التمسك بواجبات المواطن الصالح الشريف أى بتضحية المصالح الفردية إزاء الصالح العام ، لأن القوانين لما كانت صادرة عن الشعب فان أى خطأ فى قوانين الدولة لا يستلزم إلا رجوع الحكام بكل بساطة عن قرارهم أما الحكم الملكى فأساسه الشرف وثقة الشعب فى ملكه أما أساس حكم الطغيان فهو الخوف والرهبة لأن الرعايا ليسوا أحراراً بل هم عبيد أذلاء للطاغية الذى يبقى حكمه مرتكزاً على هذه الرهبة من جبروته وسلطانه[٢] .

واذا كانت تلك هى الأشغال المختلفة لنظم الحكم فانها تؤثر تأثيراً كبيراً على القوانين المدنية والجنائية والإدارية التى تنظم الحياة الاجتماعية ففى قوانين التربية والتعليم يعمل الحاكم على توجيه تلك القوانين بحيث تخدم أغراضه وتربى فى مواطنها هذه المبادىء التى يقوم عليها النظام الأساسى أى غرس مبادىء الفضيلة أو الشرف أو الخوف بحسب ما اذا كان النظام جمهورياً أو ملكياً أو طغيانياً ، ولكن اذا كان لنظام التربية والتعليم هذه المهمة فانه بالنسبة للنظام الجمهورى ألزم منه بالنسبة للنظامين : الملكى والطغيانى ، وذلك لأن من السهل على الطاغية أن ينشر الخوف والرهبة بين رعاياه وذلك عن طريق نشر القسوة فى العقاب ، والوحشية فى معاملة المحكومين ، وكذلك من السهل على الملك غرس مبدأ الشرف والثقة بالحاكم لأن هذه صفات أساسها العواطف والانفعالات النفسية التى تؤثر فيها وتتأثر بها ، فمن الميسور على الحاكم أن يخلق جواً نفسياً يؤدى الى الثقة فى شرفه والطمأنينة الى حكمه[١]. أما فى حالة الحكم الديموقراطى فان توفير الفضيلة أى تدريب الأفراد على أن يكونوا مواطنين فضلاء يضحون بصالحهم الخاص فى سبيل الصالح العام — كل هذا ليس شيئاً ميسوراً . وكذلك يؤثر نوع الحكومة فى القوانين الأخرى التى لا تتعلق بالتربية والتعليم ، فهو يؤثر على القوانين التى من شأنها أن تطمئن الناس على أشخاصهم وأموالهم حتى تستقر الأمور فى المجتمع وحينئذ لا بد من سن القوانين الجنائية وإنشاء المحاكم ، وهذه القوانين تقوم على عقوبات خفيفة عادة تحت النظم التى أساسها الفضيلة أو الشرف : أما فى النظام الطغيانى القائم على الخوف فنجد العقوبات صارمة وحشية غير انسانية . كما يؤدى الشكل السياسى للدولة الى سن قوانين تحمى الفرد من سوء استخدام النظام أو استغلاله ، وذلك فيما عدا النظام الطغيانى الذى يخضع الفرد فيه لكل أنواع الظلم والاستغلال بلا ضمان . أما فى النظامين الجمهورى والملكى فتسن قوانين تحمى الفرد وحرياته المختلفة ، كما تحميه من الضرائب الباهظة التى لا تتناسب مع مقدرته المالية ، على أنه من الملاحظ — فيما يرى منتسكيو — أنه كلما كانت الحكومة ديمقراطية تقوم باصلاحات يشعر بها الأفراد ، تقبل هؤلاء بسهولة ما تفرضه عليهم من أعباء مالية حتى نستطيع أن نضع ما يأتى كقاعدة عامة : « فى مقدور الحاكم أن يجمع من الضرائب مقداراً يتناسب طردياً مع حرية المحكومين ».

ويتعلق بشكل الحكومة أيضاً ماسماه منتسكيو قوانين الترف lois somptuaires[٢]. فالترف فى أية دولة من

(١) الباب الثانى الفصل الرابع

(٢) الأبواب الثالث والرابع والخامس .

(١) الباب السادس .

(٢) الباب السابع .

الدول انما يكون نتيجة للتفاوت بين الثروات ، فالدولة التى تكون الثروة فيها موزعة توزيعاً عادلا بلا فوارق كبيرة لا يكون ثمة ترف لأن الترف يأتى من تمتع الإنسان بعمل الآخرين ، ينفق عليه المتمتع أو المترف من ثروة تزيد على حاجته وعلى ذلك نجد أن الترف قليل أو معدوم — فى رأى منتسكيو — فى الدول الديمقراطية أو الجمهوريات التى تكون الثروة فيها موزعة توزيعاً عادلا ان كل انسان تجد كفايته بلا زيادة ولا نقصان وبحيث لا يكون لديه من الثروة الزائدة ما يجعله يترف على حساب الآخرين ، وعلى ذلك فالجمهوريات المثالية هى التى يسودها حسن التوزيع فى الثروة وعدالته ، وهذا هو السر فى أن الأفراد فى كثير من الجمهوريات القديمة كانوا يطالبون دائماً بإعادة توزيع الثروات وحدث بالفعل إعادة توزيع الثروات فيها أكثر من مرة أما فى الجمهوريات التى تسير على النظام الاستقراطى كبعض المدن الايطالية واليونانية فإن الارستقراطيين فى بعضها كانوا يعيشون بلا ترف لأن قوانين البلاد وظروفها كانت تحتم عليهم الاعتدال فى الإنفاق مما كان يترتب عليه الضنك الشديد لأن الثروة كانت تكدس فى أيدى الأرستقراطيين ويحرم منها الشعب ، وفى بعضها الآخر ولا سيما عند اليونان كان الأرستقراطيون ينفقون عن سعة على رفاهية الشعب فى الأعياد وفى الاحتفالات الدينية وشتى المناسبات وهذا كان نظاماً مثالياً للنظام الأرستقراطى لأن الأرستقراطيين يتحملون عبء الثروة والفقر على السواء . أما فى النظام الملكى فقد تصدر قوانين تحد من الترف لتوفير النقود لتشجيع التجارة والصناعة ولكن حياة الترف من صفات النظام الملكى لأن النظام الملكى بحكم تعريفه يقوم على الاختلاف فى الثروات فإذا صدرت قوانين تحد من حرية انفاق الأثرياء فإن الفقراء لن يجدوا عملا ويموتون جوعاً . وكذلك يوجد الترف فى دولة الطغيان ، ولكن مع الفارق هو أن الترف فى دولة النظام الملكى يكون نتيجة طبيعية لتمتع الأفراد بحريتهم ، أما فى دولة الطغيان فإن الأفراد جميعاً عبيد أذلاء للطاغية ويكون الترف لبعض الناس نتيجة لسوء استغلالهم لعبوديتهم ، لأن مثل هؤلاء المستعبدين وقد ولاهم سيدهم الطاغى ليصرفوا شئون عبيده الآخرين ينتهزون الفرصة ويستغلون هؤلاء العبيد الآخرين . لاسيما وانهم يعيشون ليومهم بلا أمل فى الغد غير المضمون ولذلك يحاولون الوصول إلى أقصى قسط من الترف فى أقل وقت على حساب زملائهم العبيد الآخرين .

وهكذا إذا رحنا نبحث فى جميع أنواع القوانين التى تسود الدولة لوجدناها متعلقة تعلقاً وثيقاً بالنظام السياسى القائم فيها على أن النظام السياسى ككل شىء آخر قابل للفساد إما بطول « الاستعمال » أو بفساد القائمين عليه وحينئذ ينتشر الفساد والرشوة ، « الملكية تتحول بالفساد إلى طغيان حاكم واحد والأرستقراطية إلى طغيان عدة أفراد بينما يؤدى فساد الديمقراطية إلى طغيان الشعب »(1) فالسبب الأول مثلا فى فساد الديمقراطية هو أن يفقد الناس روح المساواة التى يجب أن تسود بينهم ، ومن ناحية أخرى تفسد الديمقراطية إذا زاد التمسك بروح المساواة عن حدود معينة ؛ إذ فى هذه الحالة سيعتبر كل انسان نفسه مساوياً لرئيسه فى العمل وبذلك يرى من الخطأ أن يتلقى أول مرة منه وأن من حقه أن يعصيه ، فتضيع الثقة بين الناس وتضطرب المقاييس وتنتشر الفوضى(2) .

٥ — القسم العملى :

وإذا كان القسم الأول يعالج القوانين وأنواع

(1) الباب الثامن

(2) يراجع فى ختام شكل الحكومة كتاب (منتسكيو كرجل سياسى

W. Struck ; Montesquieu als Politiker, Berlin, 1933.

الحكومات وعلاقتها بالقوانين السائدة فى مجال التعليم والعقوبات والترف، ثم فسادالأنواع المختلفة للحكومات فإن القسم الثانى يعالج مسائل هى بطبيعتها أقرب الى العمل منها إلى النظر فيعالج مشكلة الحريات السياسية وأثرها على القوانين ومشكلة الرق السياسى والاسترقاق المنزلى وقوانين الدفاع والهجوم فى الدولة، وأكثر المناخ فى تشكيل القوانين وكذلك الدين وما سماه الروح العام للمجتمع ... وهى موضوعات أقل فى جفافهـا من موضوعات القسم الأول (النظرى) وأقرب إلى مشكلة تطبيق القوانين منها إلى فلسفة القوانين كما أن موضوعات القسم الأول يميل أكثر إلى وصف ماهو كائن فعلا بينما موضوعات القسم الثانى لا تقتصر أحياناً على ماهو كائن بل تتبعه بتوجيهات عملية تطبيقية . على أن هذا القسم من ناحية أخرى يعد استمراراً للقسم الأول من حيث أن كلا القسمين يبحث فى موضوع واحد وهو العوامل المختلفة التى تشكل القوانين فى كل مجتمع من المجتمعات . وسنتناول موضوعات القسم الثانى فى شئ من التفصيل :

ا ـــ الحرية السياسة

يتكلم منتسكيو فى البابين التاسع والعاشر عن علاقة القوانين بحالة الدفاع عن الدولة وحالة الهجوم وأهم ما يذكر له هنا هو دفاعه عن الحرب والغزو بوصف أنهما وسيلتان من وسائل محافظة الأمة على بقائها وضمان استمرار حياتها ، فهما إذن وسيلتان مشروعتان، ثم ينتقل بعد ذلك ليبحث فى علاقة القوانين بالحرية السياسية وذلك موضوع من أهم الموضوعات التى تعرض لها إذ خصص له ثلاثة أبواب طويلة كاملة من البـــاب الحادى عشر حتى الباب الثالث عشر . والحرية فى رأيه لا تعنى أن يفعل الفرد كل ما يريد ، ففى المجتمع الذى تسوده قوانين لا يمكن أن تعنى الحرية إلا القدرة على عمل ما يجب أن يريده الفرد ، وعدم إلزامه بفعل ، لا ينبغى أن يفعله » وأكبر ضمان للحرية السياسية هو فى مبدأ تقسيم السلطان إلى ثلاث سلطات : تشريعية وتنفيذية وقضائية بحيث تستقل كل منها بالتشريع وتنفيد القوانين والقضاء على التوالى ولا تتدخل فى شئون السلطتين الأخريين . ويعزى إلى منتسكيو الفضل الأول فى نشر هذا النظام الذى نقله عن النظـــام السياسى الانجليزى مع بعض اصلاحات أدخلهـــا عليه[1] ، فأصبح مبدأ فصل السلطـــات بفضل منتسكيو السنة الأولى لكل حكم ديمقراطى فى العصور الحديثة . فالحرية السياسية يجب أن تكون مقيدة وفى حدود القوانين السائدة وذلك « لأننا لو أبحنا لكل مواطن أن يفعل كل ما يريد أو ما تحرمه القوانين فإنه لن يكون حراً ، لأن الأفراد الآخرين سيكون عندهم نفس هذه السلطة » : وليس الشعب الحر ذلك « الشعب الذى يعيش فى ظل هذا النظام أو ذاك ، إنما هو الشعب الذى يتمتع بشكل الحكم وفق القانون السائد ثم يضيف منتسكيو إلى ذلك « بل إن الحرية لتبدو فى بعض الأحيان غير متفقة مع حالة بعض الشعوب التى لا تستطيع تحملها والتى لم تتعود على التمتع بهـــا ، كالهواء النقى إذ يضر أحياناً بمن كانوا يعيشون فى أماكن تكسوها المستنقعات » ، وفى هـــذه النقطة وفى الكلام عن الحرب والغزو يبدو منتسكيو إلى حد ما استعمارياً . ولكن إذا فرض وتحققت الحرية فى شعب من الشعوب فكيف السبيل إلى ضمان بقائها واستمرارها ؟ « إن التجربة الخالدة قد دلت على أن ثمة ميلا لدى كل رجل ذى سلطة إلى إساءة استخدام هذه السلطة » ومن جهـــة أخرى دلت التجربة على أنه لا بد فى المجتمع من رجـــل أو سلطة تتولى شئون الحكم ، وليس والحال هـــذه ثمة ضمان لتحقيق الحرية أو

(١) لقدخصص منتسكيو الفصل السادس عن الباب الحادى عشر لدراسة الدستور الانجليزى ونقده

استمرارها فى أى من النظم السياسية من ديمقراطية أو أرستقراطية أو ملكية لأنها جميعاً قد يتطرق إليها الفساد ، فكيف السبيل إذن إلى إيجاد نظام سياسى لا يتطرق إليه الفساد ؟ السبيل الوحيد يتلخص فى توزيع السلطات على عدة قوى تتوازن وتتكافأ معها ، إذ لا يوقف السلطة إلا سلطة أخرى توازنها وتتكافأ معها إذ « لكيلا يستطيع أى ذى سلطة إساءة استقلال سلطته لا بد من ترتيب الأمور بحيث توقف سلطته سلطة أخرى تعادلها » وذلك على غرار الدستور الانجليزى . فالسلطان يجب أن ينقسم إلى ثلاث سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وهذه السلطات وإن كانت منفصلة فى اختصاصاتها ستكون مضطرة بحكم حركة الأشياء للعمل سوياً فى انسجام ووئام . فمنتسكيو لم يتجاهل كغيره من الفلاسفة طبيعة الإنسان بل نظر إلى هذه الطبيعة نظرة موضوعية مقدراً بحساب دقيق ما جبلت عليه من شر وخير ونظر إلى القوى التى تسيطر على الحياة السياسية ووضع لها توجيهاً سليماً يكفل تعاونها وانسجامها ، ولكى « نصل إلى حكومة معتدلة لا بد من ربط القوى بعضها ببعض والحد من غلوائها وتوجيهها للعمل مع تنظيمها ، أى تقوم بعمل ما يشبه الرافعة فى العالم الفيزيقى حيث نجد قوة فى جانب تعادلها مقاومة فى جانب آخر »

ويستعان فى تثبيت الحرية بالقوانين المدنية والجنائية التى تبين لكل ماله وما عليه ، كما يستعان بالدين والروح الدينى فى تهذيب الأخلاق وتمسك الأفراد بالفضيلة التى هى فى إطاعة القوانين « فمن المفيد جداً أن يعتقد الناس فى وجود الله لأن فى نكران وجوده تأكيداً لاستقلال الأفراد (أى لضياع حريتهم) حيث إذا لم يكن لديهم هذا الإيمان لتبع ذلك عصيانهم وتمردهم ... والحاكم الذى يحب الدين ويخشى الله هو كالأسد الذى يخضع لليد التى تحنو عليه أو الصوت الذى يهدئه . والحاكم الذى يخشى الله ويكره الدين كالأسد الذى يقرض السلسلة التى تحول بينه وبين الهجوم على المارة فى الطريق والحاكم الذى لا دين له بالمرة كالأسد المخيف الذى لا يشعر بحريته إلا عندما يهجم ويفترس . فالدين الذى ينادى به منتسكيو يهدف إلى « استئناس الأفراد » أكثر مما يهدف إلى اخضاعهم لعناية الهيئة .

ب — علاقة القوانين بالمناخ :

ولم يكن منتسكيو أول قائل بأثر العوامل الجغرافية على تشكيل العادات والتقاليد والقوانين السائدة فى المجتمع ، بل سبقه إلى ذلك كثيرون نخص بالذكر منهم أبقراط فى رسالته « عن الأجواء والمياه والأمكنة » وأفلاطون فى كتاب القوانين وأرسطو فى كتاب السياسة وكثير من العلماء الرومان مثل أوفيدوس ، وابن خلدون عند العرب الذى يتحدث فى الفصل الأول من الكتاب الأول من المقدمة عن « المعتدل من الأقاليم والمنحرف وتأثير الهواء فى ألوان البشر وكثير من أموالهم ثم عن اختلاف أحوال العمران فى الخصب والجوع وما ينشأ عن ذلك من الآثار فى أبدان البشر وأخلاقهم » وفى العصور الدينية نجد مالبرانس وبودان الفرنسيين وماكيافلى الإيطالى والطبيب الانجليزى الشهير جون أربثوى ومنذ القرن التاسع عشر نشأت مدرسة بأكملها تدعى مدرسة البئوين Environmentalists (١) تقوم على بيان مدى تأثر النظم الاجتماعية بالمناخ والتضاريس ويتزعم هذه المدرسة العالم الألمانى رتسل Raetzel ويبحث منتسكيو هذا الموضوع فى أبواب خمسة كبرى تمتد من الباب الرابع عشر حتى الباب الثامن عشر : فالعادات والنظم والقوانين تتأثر بالمناخ السائد فى الإقليم ذلك « أن الناس فى المناطق الباردة تقل حساسيتهم لأنواع السرور ، على حين تكبر هذه الحساسية فى المناطق

(١) تراجع فى هذه النقاط مؤلفاتنا عن تاريخ الفكر الاجتماعى وأسس علم الاجتماع ، ومنتسكيو .

المعتدلة وتصل إلى درجتها العظمى فى المناطق الحارة . وكما نستطيع تمييز أنواع المناخ بخطوط العرض نستطيع بنفس الطريقة أن نميز درجات الحساسية ... ويتبع الألم نفس القاعدة فإن صانع الطبيعة (الله) قد أراد أن يكون الألم متناسباً فى شدتة مع ما يحدثه من اضطراب فى الجسم . ولما كان من المحقق أن الأجسام الكبيرة والألياف الغليظة للشعوب الشمالية أقل قابلية للاضطراب من ألياف شعوب المناطق الحارة الرفيعة والرقيقة فإن نفسية تلك الشعوب الأولى أقل حساسية للألم[١] فالمناخ «ذو أثر فيزيقى ضخم لاشك فيه على الأعصاب والعضلات الإنسانية ومن ثم على أخلاق الأفراد وتصرفاتهم . والعقل نفسه والانفعالات ترجع الى عوامل فزيولوجية ترجع بدورها إلى عوامل مناخية ، وعلى ذلك يجب أن تكون القوانين السائدة فى المجتمعات متناسبة مع الظروف المناخية المختلفة ! ويحـاول منتسكيو فى عدة فصول طويلة بيان كيف أن للمناخ أثراً على كل جزء فى الجسم الإنسانى وما به من عصارات وافرازات وأثر ذلك على مزاج الإنسان وأخلاقه وعاداته وطبـاعه « فقوة الناس أو حيويتهم مثلا تكون أكبر فى المناطق الباردة ... وهذا من شأنه أن يؤدى إلى نتائج ضخمة إذ يكون لدى الأفراد ثقة أكبر فى أنفسهم وشجاعة أكبر وشعور أكبر بتفوقهم ورغبة أقل فى الانتقام ... وتكون لديهم صراحة أكثر وتبسط أقل من الرياء السياسى والشك والخداع ! ولكن هذا فى المناطق الحارة وحرارة الجو تبلغ أحيانا من الارتفاع فى بعض المناطق بحيث يصير الجسم بلا قوة .

وتنتقل الضربة للعقل نفسه وينتج عن ذلك سلبية الأفراد ، فلا حب للاستطلاع ولا مشروعات ذات قيمة ولا شعوراً كريماً ! ! مع ميل الكسل وتحمل للعقاب الجسدى الجسمى مع عدم التأثر بالعقاب المعنوى وتأنيب

(١) الفصل الثانى من الباب الرابع عشر .

الضمير ، وذلك مع ميل للاستعباد ومن هنا نرى كيف يرجع منتسكيو وجود نظام الرق الى المناخ – كما سنرى – كما يرجع كثيراً من للنظم الى المناخ كتعدد الزوجات الذى يرجع الى عوامل فسيولوجية واقتصادية ترجع بدورها الى المناخ الذى يؤدى فى النهاية الى انشاء تلك النظم وتثبيتها ، فمثلا تنتشر فيما يرى منتسكيو عادة شرب الماء فى المناطق الحارة لتعويض نسبة الماء الموجودة فى الدم وهى النسبة التى يفقدها الفرد عن طريق العرق ، بينما يسود شرب الخمر المناطق الباردة بالعكس لتبخير نسبة من الماء الزائد فى للدم بسبب عدم وجود العرق . ولقد اهتم منتسكيو بالعادات العربية وربطها بالمنـاخ السائد فى شبه الجزيرة وقال « ان القانون الإسلامى الذى يحرم شرب الخمر هو قانون مناسب لمناخ البـلاد العربية[١] وان كان الخمر لم يحرم عند العرب الا فى العصر الإسلامى ، وذكر أفلاطون وأرسسطو أن الخمر كان محرماً عند شعوب شرقية كثيرة فى العصـور القديمة (٢) .

حـ – المناخ وعلاقته بنظام الرق المنزلى :

ويعزى الى المناخ وجود نظام الرق المدنى فى بعض المجتمعات[٣] والرق المدنى هو النظام الذى يجعل من حق شخص تملك شخص آخر بحيث يصـير السيد المطلق لحياته وأمواله . ويميز منتسكيو بين الرق المدنى والرق السياسى ، والرق السياسى هو ما يشاهد فى الدول التى تتبع النظام الطغيانى حيث يصبح الأفراد عبيدا مسترقين للطاغية ، وبعد أن يبين منتسكيو مصادر الرق المدنى وفق القانون الرومانى كأسرى الحروب والمدين الذى لا يوفى دينه وأبناء الأرقاء يبين كيف أن ثمة مصادر أخرى كاحتقار أمة لأخرى واسترقاق أهل دين معين

(١) الكتاب الرابع عشر ، الفصل العاشر
(٢) أفلاطون الكتاب الثانى من القوانين
(٣) روح القوانين الباب الخامس عشر

لأهل دين آخر ، ويحمل منتسكيو على نظام الرق حملة شعواء مبيناً أنه نظام لا يفيد منه السادة ولا العبيد لأنه يعود السيد على عادات أبعد ما تكون من الفضيلة فهو يحول السادة الى أشخاص قساة طغاة تسيطر عليهم نزواتهم ونزعاتهم الشهوية ولأنه يجعل من الرقيق أشخاصاً لا يأتون أى عمل عن نفسية فاضلة لأنهم يقومون بأعمالهم تحت الضغط والإكراه مما يباعد بينهم وبين الأعمال الفاضلة التى يقوم بها الناس العاديون عن طواعية . ولكن منتسكيو بالرغم من هذه الأقطار المتحررة يؤيد استرقاق العبيد السود فى أفريقية ! ! ! اذ أن استرقاقهم ضرورة لا بد منها — فيما يرى — لإنجاز المشروعات الكبرى التى يتطلبها الاقتصاد الأوربى ! ! ! كما يعلل استرقاق السود بنظرية التفرقة بين السلالات مدعياً أن السلالات السمراء لا نفوس خيرة لها ، « فلا نستطيع أن نفهم — كما يقول الفيلسوف المتحيز — أن الله الذى هو موجود جد خبير حكيم قد ركب نفساً خيرة فى جسم أسمر تماماً » ! ! ثم يسوق البراهين على أن الشعوب السمراء ليس لديها عقل عام مستندا الى مايسود هذه الشعوب من عادات غريبة ! ! ويختم كلامه هنا بخاتمة تهدم كل آرائه المتحررة وتبعده عن النظرة العلمية « اننا لا نستطيع أن نفترض أن أفراد هذه الشعوب أناس والا لبدأنا نعتقد أننا لسنا مسيحيين ! » وهو هنا يشير الى التفسيرات الخاطئة التى فسر فيها بعض الشراح الكتاب المقدس من أنه يفرق بين أولاد سام وهم البيض وأولاد حام وهم السمر ويؤكد — رهنا موضع التفسيرات الخاطئة — أن السمر وجدوا ليخدموا البيض . وهذا أبعد مايكون عن الصواب لأن آية الكتاب المقدس التى تقول « كتب على أولاد حام أن يكونوا قطاع أخشاب وحملة ماء » لا تعنى — فى رأينا — أكثر من أن حاماً لما عصى أباه لم يبارك الله له فى أولاده فكتبت عليهم الذلة بينما كان سام مطيعاً لأبيه فبارك الله له فى أولاده ، فهى فى أصلها آية تحث على طاعة الوالدين واحترامهما .

د — الاسترقاق العائلى والمناخ (١)

والاسترقاق العائلى نوع من النظم العائلية تكون المرأة فيه عبدة ذليلة للرجل ؛ أشبه بشىء يملكه ويتصرف فيه وفق أهوائه ونزواته ويتمثل فى تعدد الزوجات وتطليق الرجال للنساء وطردهن وحبسهن وفرض الحجاب عليهن . ويذهب منتسكيو إلى أن كل هذه النظم ترجع إلى المناخ السائد ، ففى المناطق الحارة يبلغ النساء سن المراهقة بسرعة أى فى سن الثامنة أو التاسعة فتتزوج البنت وهى طفلة ثم تبلغ سن الشيخوخة فى سن العشرين . وعلى ذلك لايتوفر للنساء فى تلك المناطق العقل والجمال فى آن واحد فالبنت تكون جميلة فى سن المراهقة أى فى سن ثمانى سنوات ولكنها تكون مجردة من العقل .

وعندما تبلغ سن العشرين وتبدأ مواهبها العقلية فى أن تؤتى قوتها تسيطر عليها الشيخوخة والكبر ثم القبح وينتج عن ذلك أن المرأة تعيش فى تلك المناطق دائماً تحت سيطرة الرجل ، لأن الجمال والعقل كليهما لازم لكى تفرض المرأة شخصيتها على الرجل ولايغنى الجمال عن العقل فى سن الثمانى سنوات كما لايغنى العقل فيها عن الجمال فى سن العشرين . ويضطر الرجل والحال هذه إلى الزواج من ثانية وثالثة ورابعة لأن المرأة تفقد جمالها بسرعة ولأن الرجل عادة أبطأ من المرأة فى الوصول للشيخوخة ومن ثم ينتشر نظام تعدد الزوجات ، هذا فى المناطق الحارة ، أما فى المناطق المعتدلة فنجد الرجل والمرأة يصلان لسن الشيخوخة فى سن واحدة ومن هنا تسود مساواة الرجل بالمرأة .

أما فى المناطق الباردة فنجد الرجال يسرفون بسبب

---

(١) الباب السادس عشر

برودة الجو فى احتساء الخمر بينما نجد النساء متحفظات من هذه الناحية لأن المرأة تميل بالطبيعة للدفاع عن نفسها ومن هنا نجد لها عقلاً أرجح وبالتالى يكون لها السيطرة فى المجتمعات الباردة المناخ . ولقد نجح الدين الاسلامى – فيما يرى منتسكيو – فى الانتشار فى المناطق الآسيوية والأفريقية لسماحه بتعدد الزوجات الذى يتفق مع مناخ تلك الأقاليم ! على حين فشلت المسيحية لأنها لاتسمح إلا بزوجة واحـــدة ونجحت بالعكس فى الانتشار فى أوروبا لأنها تتلاءم مع المناخ الأوربى ! على أن ثمة عاملا آخر يؤدى إلى انتشار تعدد الزوجات فى المناطق الحارة ، وهو أن لوازم الفرد المعيشية فيها أقل من لوازمه فى المناطق الباردة ومن ثم يسهل على الرجل إطعام عدة نساء بأولادهن . ويضيف منتسكيو إلى ذلك سبباً سكانياً وهو أن الإحصاءات قد دلت على أن انجاب الإناث فى المناطق الحارة يفوق كثيراً انجاب الذكور وبالعكس فى المناطق الباردة وعلى ذلك يسود نظام تعدد الزوجات فى المناطق الحارة فى توفر عدد الإناث .

وينتج من الجو الحار وتعدد الزوجات – فيما يرى منتسكيو نظام الحجاب لأن حرارة الجو تزيد من حدة الغريزة الجنسية ولما كان النساء فى الجو الحار – كما رأينا – لايتمتعن بعقل راجح فى حالة تمتعهن بالجمال كان لزاماً على الرجال أن يعدوا لهن « أقفالا » ويحبسوهن خوفاً عليهن ! وذلك بدلا من الالتجاء إلى غرس مبـــادئ الأخلاق الفاضلة فى نفوسهن ، فالحجاب أو منـــع الاختلاط يقوم مقام المبادئ فى البقاع الحارة .

وبمثل تلك الطرق يبرهن منتسكيو على أن الاسترقاق السياسى مرتبط بالمناخ الذى يسود الإقليم[1] والاسترقاء السياسى بمعنى وقوع دولة تحت حكم أخرى تتصرف فى شئونها كما يعنى حكم الطغيان الذى يخضع فيه ملايين الأشخاص لنزوات فرد واحد . والاسترقاق السياسى يسود المناطق الحارة لأن الحرارة الشديدة تؤدى بالأفراد إلى التكاسل والضعف الجسمى وجمود الملكات العقلية مما يؤدى إلى أن يتخذ الأفراد موقفاً سلبياً من مشكلاتهم وعكس هذا يلاحظ فى المناطق الباردة . ومن هنا نجد – فيما يقول منتسكيو – الشجاعة والتيقظ فى المناطق الباردة والجبن والاستكانة فى المناطق الحارة ، كما نجد أن شعوب المناطق الباردة عاشت دائماً حرة ديمقراطية على حين نفس شعوب المناطق الحارة تاريخهم تحت سيطرة الاستعمار والغزوات المستمرة والأحكام الاستبدادية والتاريخ نفسه يؤيد هذه الظاهرة فالمناطق الآسيوية قد خضعت خلال تاريخهـــا الطويل لثلاث عشرة غزوة كبرى منها غزوات الاسكيتيين والميـــديين والفرس واليونان والرومان والعرب والمغول والتتار ...الخ .

أما أوروبا فلا تعرف إلا أربع غزوات كبرى وهى غزو الرومان والأقوام المتبربرين وغزوات شرلمان ، ثم النورمنديين وثمة سبب آخر فيزيقى أدى إلى الاسترقاق السياسى فى المناطق الآسيوية وسيادة النظم الديمقراطية فى أوربا على وجه العموم . ذلك أن آسيا كانت تنشأ فيها امبراطوريات كبرى مترامية الأطراف لأن معظم أراضيها منبسطة والجبال الموجودة بها لاتغطيها الثلوج إلا نادراً ، ثم إن جزءاً كبيراً من مياه أنهارها يتبخر بالحرارة ومن ثم يجف أثناء الصيف ، وكل تلك عوامل تؤدى إلى سهولة عبور الجبال والأنهار مما يسهل نشأة امبراطوريات واسعة ولذلك يجب أن يكون الحاكم طاغية حتى يستطيع السيطرة على تلك البقاع المترامية الأطراف ، فالحكم الديمقراطى هنا لا يتفق مع طبائع الأشياء .

أما فى أوروبا فنجد العكس ، إذ قسمت الطبيعة الأقاليم إلى أقسام طبيعية متوسطة فى اتساعها ، منفصلة بعضها عن بعض انفصالا طبيعيا جعل من الضرورى نشأة حكومات فى الأقسام المختلفة . وهذا التقسيم أدى إلى نشأة روح الحرية عند كل قسم لأنه مختلف فى طبيعته عن الأقسام الأخرى ومن ثم لايستطاع ضمه

(١) الباب السابع عشر

إليها أو اخضاعه . وبمثل هذه الطريقة يبرهن منتسكيو على أن للقوانين صلة وثيقة بطبيعة الأرض التى يشغلها المجتمع (١) .

هـ ـ القوانين وعلاقتها بالمبادىء التى تكون الروح العام فى المجتمع (١)

والروح العام Esprit général يتكون فى المجتمع من تعادل العوامل الطبيعية والثقافة التى تكتنفه . فالناس يخضعون فى حياتهم لعدة عوامل : المناخ ، والدين والقوانين ومبادئ الحكومة السائدة .. والعادات والتقاليد ، ومن كل هذه الأشياء يتكون الروح العام وكلما زادت قوة أحد هذه العوامل فى أمة من الأمم ضعفت قوة العوامل الأخرى بنفس النسبة ، فمثلا نجد أن الطبيعة والمناخ يوجهان وحدهما تقريباً حياة المجتمعات البدائية وتسيطر العادات على الصينيين وتسود القوانين فى اليابان ... « ونجدهنا أن منتسكيو قد اكتشف فكرة تشبه فكرة العقل الجمعى التى سيقول بها كثير من علماء الاجتماع المحدثين مثل دوركايم فى فرنسا وفندت فى ألمانيا واسبنسر وأودم ولسترووردِ فى أمريكا .

وهذا الروح العام بمثابة تيار فكرى عام يسيطر على المجتمع وهو يختلف من جماعة لأخرى ، وفى نفس الجماعة من فترة لأخرى وفق ما يحيط بالمجتمع من ظروف جغرافية وثقافية ويقول منتسكيو بأن على المشرعين أن يراعوا هذا الروح العام فى تشريعاتهم فلا يصدرون من التشريعات ما يتنافى معه لأنه يمثل الذوق العام للمجتمع فالإصلاح السياسى والاجتماعى يجب أن يكون متمشيا مع هذا الروح وإلا فشل وأتى بعكس المقصود منه . فإذا وجدت فى المجتمع عادات وتقاليد لم تعد ملائمة فإن اصلاحها لا يتم بسن تشريع يحرمها لأنها متعلقة تعلقاً وثيقاً بالروح العام وعلى ذلك سيكون مثل هذا القانون تعسفيا ، إنما يتم الإصلاح هنا عن طريق غرس عادات وتقاليد جديدة يوجهها المصلحون ويعملون على نشأتها ونموها وتطورها .

« فإذا أراد الحاكم القيام بإصلاحات فيجب عليه أن يلجأ للقانون إلا فى النواحى المنظمة بقانون ، أما فى النواحى المنظمة بعادات وتقاليد فيجب أن يلجأ فى شأنها إلى غرس عادات وتقاليد جديدة » . ولا شك أن العادات والتقاليد تخضع خضوعاً شبه تام للمناخ ومن هنا نجد أن ثمة شعوباً تسودها روح المحافظة على التقاليد وأخرى روح التجديد والتغيير بحسب ما يسودها من مناخ . فالكسل المسيطر على شعوب المناطق الحارة يجعلها تتخذ مواقف سلبية من عاداتها وتقاليدها ومن هنا تنتج عندها روح المحافظة التى تتسم بها على حين يسود التغيير والتجديد المناطق البارد ويجب أن يلاحظ المشرعون كل تلك الظروف عند تشريعاتهم . على أن منتسكيو يبدو هنا بعض الشيء متناقضاً مع نفسه مبلبل الفكر ، إذ بعد أن يوصى المشرعين بضرورة احترام العادات والتقاليد والروح العام نجده يضع للفصل الخامس من الجزء الرابع عشر عنواناً هذا نصه « فى أن المشرع السيء هو الذى يشجع مساوىء المناخ والمشرع الجيد هو الذى يعارض هذه المساوىء ويذهب فى هذا الفصل إلى أن المشرع يجب عليه أن يعمل على مكافحة ما يكرنه المناخ من عادات سيئة ويضرب أمثلة كثيرة على ذلك من مشرعى الهند والصين ونستطيع أن نوفق بين رأيى منتسكيو فى هذه النقطة إذا تذكرنا أنه يفرق بين القانون والعادة أو التقليد فالقوانين تتجه أكثر إلى تنظيم سلوك المواطن من حيث هو فرد يعيش فى ظل نظام سياسى ومدنى معين بينما تتجه العادات إلى تنظيم سلوك الإنسان من حيث هو فرد يعيش فى جماعة من بنى جنسه ، كما أن القوانين تقوم على الجبر والإلزام بينما تقوم العادات على الاستمالة والإغراء ، وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن النواحى التى ينظمها المشرع

(١) الباب الثامن عشر .
(٢) الباب التاسع عشر

بقوانين يجب أن يراعى فيها القضاء على مساوىء المناخ بينما النواحى المنظمة بعادات وتقاليد يجب ألا يتدخل فيها المشرع ، بل عليه أن يصطنع من الوسائل المغرية ما يجعل الناس يتحولون عنها بالحسنى وبشكل طوعى لا إكراه فيه .

و — علاقة القوانين بالدين السائد فى المجتمع.[1]

وكنا نود أن نعرض لرأى منتسكيو فى الدين فى شىء من التفصيل لولا أنه قد غلب عليه التعصب الأعمى للديانة المسيحية ضد الإسلام مما باعد بينه وبين المنهج العلمى السليم ، ولقد حمل منتسكيو على بيل Bayle الأديب الفرنسى الشهير الذى كان يرى أن الشخص المفكر لوجود الإله خير من الشخص الذى يعبد الوثن وكان بيل معروفاً بنزعته ضد الدين إذ كان فى الواقع مبشراً بكثير من فلاسفة القرن الثامن عشر الملحدين « والمتحررين » من سلطة الدين أمثال ڤولتير ، وكان منتسكيو يؤمن بأن التدين بأى دين « خير ألف مرة من عدم التدين إطلاقاً » . وينتقل منتسكيو إلى الكلام عن علاقة الأديان بالقوانين السائدة ، فيدعى أن الديانة المسيحية تتفق مع الحكم الديمقراطى بينما الأديان الأخرى تتفق مع حكم الطغيان ! ويسوق كتعليل لذلك أن المسيحية حرمت تعدد الزوجات ومن ثم سمحت للحاكم بأن يكون أكثر صلة بالناس .

أما الأديان التى تسمح بتعدد الزوجات فانها تؤدى إلى قطع صلة الحاكم بالناس ! وهذا هو السبب فى انتشار المسيحية فى أوروبا لأنها تتفق مع النظم الديمقراطية التى تسود تلك القارة بينما انتشرت الأديان الأخرى فى آسيا لأنها تتفق مع حكم الطغيان السائد فى تلك القارة ، وأخيراً يوازن بين المذهب البروتستانتى والمذهب الكاثوليكى فيذهب إلى أن المذهب الكاثوليكى يتناسب مع النظام الملكى بينما يتلاءم البروتستانتى مع النظام الجمهورى .

ولما كانت الشعوب الشمالية فى أوروبا تتميز بروح الاستقلال والحرية بقسط أكبر من شعوب جنوب أوروبا فانها لم تتردد فى اعتناق البروتستانتية لأنه مذهب يقوم على الحرية أكثر مما تقوم الكاثوليكية ، إذ لا تعرف البروتستانتية التنظيم الكنسى التصاعدى فى مشكلة الحاد الصارم كما تعرفه الكاثوليكية ، ولا نعرف تلك الرئاسات التصاعدية التى تنتهى بالبابا ، وكل تلك الصفات تتفق مع النظام الجمهورى . بينما تعلقت دول جنوب أوروبا بالكاثوليكية لأنها تعرف التدرج الكنسى الذى يتناسب مع تدرج الملكية والرئاسات التى تسود فيها . ثم يدرس منتسكيو الشعور الدينى دراسة مستفيضة أدت به إلى استخلاص بعض القوانين فهو مثلا يذهب إلى أن التعلق بالدين يزداد كلما ازدادت الطقوس التى تفرض على أتباعه لأن كثرة الطقوس تؤكد الصلة بين الفرد والإيمان الذى يعتنقه ويستنتج قانوناً آخر وهو أنه لما كان الناس ميالين بطبيعتهم إلى الرجاء أو الأمل المشوب بالخوف فإن الديانات التى قالت بالجنة والنار والثواب والعقاب فى حياة أخرى قد استهوت الشعوب والأفراد أكثر من الديانات التى لا تقول بحياة أخرى يسودها العقاب والثواب ، ويدلل على ذلك بأن شعوب اليابان التى لا تعرف ديانتها الثواب والعقاب فى حياة أخروية لا تتمسك كثيراً بديانتها إذ تتركها بمجرد التبشير لتعتنق المسيحية أو الإسلام مثلا . وتلك هى بعض أمثلة من بين كثير من الأمثلة التى يبين بها العلاقة بين الدين والقوانين .

ز — نواح أخرى

ويمثل هذا الأسلوب يبين منتسكيو فى أبواب شتى كأبواب الثامن عشر والعشرين والثانى والعشرين والثالث

(١) الباباان الرابع والعشرون والخامس والعشرون

والعشرين ... حيث يتكلم عن علاقة القوانين بالأرض والتربة، ثم التجارة ثم النقود والسكان — يدرس علاقة القوانين بهذه النواحي مستنتجاً استنتاجات على درجة خطيرة من الأهمية أحياناً : فمثلا إذا كانت الأرض قابلة للزراعة فأننا نجـــد السكان مشغولين بمصالحهم الخاصة ولا يكون لديهم أى اهتمام بتحقيق حريتهم مما يجعلهم أسهل انقياداً للحـــكم الطغيانى ، بينما إذا كانت الأرض جدباء لا يجد السكان ما يشغلهم عن تحقيق حريتهم ، كما أن هذه الأرض لا تكون عادة مطمعاً للغزاة وبذلك تسود عند أهلها الشجاعة والعزة والتمسك بالحرية .

ويتكلم منتسكيو عن الربا فيفرق بين الربا الفاحش usure والربا ذى الفائدة المعتدلة Prêt à intérêt ويحرم النوع الأول ويحل النوع الثانى لأن « النقود علامة ورمز للقيمة ، ومن الواضح أن الذى يحتاج إلى هذه العلامة أو الرمز لابد أن يستأجرها كما يفعل مع كل الأشياء التى يحتاج إليها . وكل الفرق بين النقود وجميع الأشياء الأخرى هو أن جميع الأشياء يمكن أن تشترى وتستأجر ، على حين أن النقود التى تمثل ثمن الأشياء يمكن فقط أن تستأجر بدون أن تشترى ، ويتكلم عن السكان وعوامل تزايدهم وتناقصهم عند المجتمعات البدائية والمتطورة ويعرض لبعض النظم التى سادت عند الرومان لتشجيع النسل ، ثم يتكلم عن الضرائب وطرق جمعها مبيناً أن الضرائب تقل أكثر فى ظل النظم الديمقراطية منها فى ظل العبودية والدكتاتورية .

٦ — قسم المتفرقات

ويبدو أن منتسكيو قد أضاف أبواب هـــذا القسم بعد الانتهاء من تأليف كتابه لأنه يعالج فى عدة الأبواب موضوعات متفرقة . كما أنه يقتصر فى هذه الموضوعات على مجرد السرد دون استنتـــاج نتائج منها أو دون دراسة لروح القوانين وهى الغرض الأصلى من تأليف كتابه . ثم إن هـــذه الأبواب لا أهمية لها الآن خاصة ، لذلك سنقتصر على ذكر محتويات بعضها : ففى الباب الواحد والثلاثين مثلاً يتكلم عن القوانين الإقطاعية فى فرنسا فى عهد الفرنجة وأثرها على ملوك ذلك العهد ، وفى الفصل السابع والعشرين يتحدث عن نظام المواريث عند الرومان ، وفى الثامن والعشرين عن ظهور القوانين المدنية فى فرنسا . وهكذا ذلك هو ملخص لمحتويات كتاب روح القوانين تعرض فيه المؤلف لكل ما من شأنه أن يؤثر من قريب أو بعيد فى تشكيل القوانين . ولقد كان المؤلف يستعين بمئـــات الأمثلة من النظم المختلفة التى كانت سائدة عند القدامى ومجتمعات العصور الوسطى والحديثة ليدلل بها على صحة استنتاجاته فكتاب روح القوانين من هـــذه الناحية موسوعة كبرى فى شتى العلوم والفروع من قانون وفلسفة واجتماع واقتصاد ، بل وطب وفسيولوجيا ... إلى آخر كل تلك الفروع . ولا يسعنا الآن إلا أن نتكلم عن آراء العلماء وموقفهم من هذا السفر الضخم الذى يمثل رغم ما فيه من تعصب أحياناً ضد بعض الأديان وضد بعض الشعوب مؤلفـــاً كان له من الأثر الضخم ما لم ينله كتاب آخر غيره من مؤلفات القرن الثامن عشر على الاطلاق .

٧ — آراء العلماء فى روح القوانين

لقد اختلف العلماء — كما هى العادة دائماً ، على تقدير آثار منتسكيو العلمية ولاسيما كتـــاب روح القوانين الذى كان المؤلف يستهدف فيـــه إدخال اصلاحات دستورية وقانونية واقتصادية واجتماعية لا فى فرنسا وحدها بل فى جميع الدول . ولذلك نجد ميسار Mussard وزير جمهورية جنيف أنذاك، والذى لعب دوراً ضخماً فى سبيل نشر كتاب روح

القوانين ، يقول « إن منتسكيو بتأليفه هذا الكتاب كان مواطناً عالمياً ، ذا دراية بجميع الأقطار وجميع الأزمنة وجميع أنواع الحكم(١) ويقول مواطن منتسكيو الفرنسي فرنيه Vernet بمناسبة قراءته لروح القوانين ، مخاطباً المؤلف « إنك فرنسي ومواطن عالمي صالح ، فكم أعطيت للجنس البشري في كتابك من دروس ! ! إننا نجد في روح القوانين أشياء نافعة بقدر ما نجد من كلمات ، كما نجد أشياء عظيمة وأصيلة ومفيدة للجنس البشري(٢). ويؤكد ذلك المفكر الطلياني تشراري P. Cerari الذي يخاطب منتسكيو قائلا «إن ملاحظاتك صالحة لرفع مجتمعات كل دولة إل مستوى الكمال والسعادة بالقدر الذي يستطيعه كل منها . لقد اكتشفت نظاماً وسط الخليط اللانهائي غير المنظم للأهواء الإنسانية . وإنك لتوحي إلينا بأراء تحمل في طياتها قدر المستطاع إصلاح الاتصالات وأنواع الخبرة التي تسود كرتنا الأرضية » . والواقع أن مؤلفات منتسكيو على العموم وروح القوانين على الخصوص كانت بالنسبة للعصر الذي فيه أفقر ما تكون نشراً لروح الحرية والمناداة بالاصلاح الإجتماعي ومن هنا كان تقدير معظم المؤلفين لأرائه . لذلك كان اللورد بولكلي الانجليزي يثني عليه .لنقده للدستور الانجليزي ، وهو النقد الذي أدى إلى إصلاح كثير من نواحي هذا الدستور وأدى إلى تثبيت الحياة الدمقراطية في انجلترا ، إذ يقول بولكي « أما عن الصورة التي رسمتها للدستور الانجليزي فإنها تبدو لي صحيحة في كل جزء من أجزائها . ويرى هذا الرأي نفسه أناس أكثر ثقافة وأقدر مني ، والفصل الأخير من الجزء الأول (يقصد الفصل ٣٧ من الباب التاسع عشر فصل رائع لأنك لا توضح فيه مزايا هذا

(١) عن Dedieu ; Op. Cit. (٢) نفس المرجع

الدستور فحسب ، بل تشرح مساوئ هذا النظام كذلك(١) ويقول دالمبير في مقدمة الموسوعة « إن روح القوانين » كتاب سيظل أثراً خالداً يشهد لعبقرية مؤلفه وفضيلته وبتقدم العقل البشري في قرن سيعد منتصفه فترة خالدة في تاريخ الفلسفة (٢)

وإلى جانب ذلك نجد كثيراً من العلماء والمفكرين ينقدون منتسكيو ففولتير بالرغم من ثنائه على روح القوانين في عدة رسائل ، يحمل على نقص استقراء منتسكيو في كثير من رسائل أخرى ، فيقول في رسالته إلى أوى « إذا أردت أن تحقق ما ذكره منتسكيو من نصوص فإنك لن تجد منها أربعة نصوص صحيحة ، كما حمل على منتسكيو معاصره الفيلسوف هلفسيوس Helvetius الذي كان منتسكيو يكن له من الاحترام ما جعله يعرض عليه بعض أجزاء من كتابه قبل أن يتم كتابته ، إذ زعم أن منتسكيو لم يفعل شيئاً أكثر من وصف الحالة القائمة فعلا ، وهو بعمله هذا إنما أدى إلى الإضرار بالمجتمعات الإنسانية ! ! ! إذ وصف هذه المجتمعات بخيرها وشرها وبما تحتوى عليه من عيوب وقد أدى بعمله هذا إلى تحجير هذه العيوب وتثبيتها . يقول هلفسيوس لمنتسكيو « إنك تقول لنا : هذا هو العالم كما كان يحكم وكما يحكم الآن » . فماذا يفيد الناس من ذلك . ويعتقد هلفسيوس أن التوفيق قد اخطأ منتسكيو في ذلك الكتاب الذي استغرق تأليفه عشرين عاماً . وينضم كندرسيه السياسي والفيلسوف الفرنسي المشهور لرأي هلفسيوس .

ولكن كل تلك الآراء وأشباهها لا يمكن أن تحجب حقيقة لا شك فيها وهو أن الكتاب يعد

(١) قارن
R.M. Rayner ; British Democracy, London, 1947.

(٢) D'Alembert ; Discours Préliminaire de l'Encyclopédie.

أولا موسوعة علمية كبرى فى علم الاجتماع الوصفى sociography إذ يضع فيه مؤلفه وصفاً شاملاً لمئات العادات والتقاليد والقوانين التى سادت المجتمعات فى شتى عصورها ، كما أنه كان من أوائل المؤلفات التى أظهرت أن النظم الاجتماعية لا تسير بلا ترتيب ، بل هى تخضع لقواعد وقوانين دقيقة صارمة لا تقل فى وقتها عن القوانين التى تسود العالم المادى فكان منتسكيو بهذا المبشر الأول لظهور علم الاجتماع الحديث ، حتى أن مؤلفاً مثل إميل لازباكسى (١) قد أطلق على منتسكيو اسم « أرسطو علم الاجتماع » فأثره فى إنشاء هذا العلم وفى توجيه المفكرين فيه فى العصور اللاحقة عليه لا يقل بحال ما فى رأى لازباكس عن أثر أرسطو فى الفلسفة والفلاسفة .

٨ — كتاب روح القوانين ومقدمة ابن خلدون

ولا نستطيع أن نختم هذا المقال بدون الإشارة إلى التشابه الكبير بين موضوعات روح القوانين ومقدمة ابن خلدون ثم بين المنهج الذى اتبعه كل من مؤلفى الكتابين فمثلا من أهم الموضوعات المتشابهة بين المؤلفين تأثير المناخ والتربة على ألوان الشعوب وتفكيرها ونظمها ، فابن خلدون مثلا يدرس فى المقدمة الثالثة من الفصل الأول « المعتدل من الأقاليم والمنحرف وتأثير الهواء فى ألوان البشر والكثير من أحوالهم » ، وفى المقدمة الرابعة من نفس الفصل يبحث « فى أثر الهواء فى أخلاق البشر » وفى المقدمة الخامسة يبحث « فى اختلاف أحوال العمران فى الخصب والجوع وما ينشأ عن ذلك من آثار » ... الخ كل ذلك مما دعا العلماء إلى التساؤل عما إذا كان منتسكيو قد قرأ مقدمة ابن خلدون وتأثر بها كما تأثر بغيرها من الكتب التى ذكرها . والواقع أن الترجمات التى صدرت للمقدمة لا تسمح لنا بعد بتأييد هذا التأثير لأن هذه الترجمات قد تمت بعد وفاة منتسكيو .

ولكننا لا نستبعد أن يكون منتسكيو قد تأثر بترجمة للمقدمة لم تصل إلينا ، أو قد تأثر بالمقدمة عن الطريق الشفوى كما أطلع مثلا على عادات وتقاليد الفرس عن الطريق الشفوى بفضل اتصاله بسفير العجم فى باريس وربما يكون سر التشابه بين منتسكيو وابن خلدون تأثر كل منهما بكتابات القدامى من أمثال أفلاطون وابقراط وأرسطو فى الموضوع . وأيا ما كان السر فى هذا التشابه فإنه كان دائماً ومازال محل نقاش بين المفكرين .

(١) E. Lasbax ; La Cité Humaine, Paris, 1927.